الأوضاع الأقتصادية لمدينة كربلاء المقدسة

للمدة (١٩٦٨-٢٠٠٣م)

الاستاذ المساعد الدكتورة

إخلاص قاسم نافل السعدي

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

dr.ekhlas@ced.nahrainuniv.edu.iq

الملخص

تأتي أهمية البحث للمعالم الكبيرة التي تحتويها مدينة كربلاء المقدسة وعلى الصعد كافة، ومنها الاقتصادية مدار البحث، اذ سلطنا فيه الضوء على النشاط الاقتصادي للمدينة للمدة (١٩٦٨-٢٠٠٣م)، لما تتمتع به من مكانة اقتصادية كبيرة، فضلاً عن انها كانت خلال هذه المدة مركزاً للسياحة الدينية.

بين البحث مستوى اقتصاد مدينة كربلاء، فعلى الرغم من الإمكانات الاقتصادية للقطاعات كافة (الزراعية، الصناعية، السياحية) الا انه لم يتم الاستفادة منها، بسبب تهميش المدينة من قبل السلطة الحاكمة، وبالتالي عانى اقتصاد المدينة كثيراً.

الكلمات المفتاحية: كربلاء، اقتصاد، تاريخ، سياحة.

The economic situations of the holy city of Karbala

For the period 1968 – 2003 AD

Assist. Prof. Dr.

Ikhlas Qassem Nafel Al-Saadi

College of Political Science - Al-Nahrain University

Abstract

The importance of the research comes to the great landmarks that the holy city of Karbala contains at all levels, including the economic ones, which are the subject of the research. In it, we shed the light on the economic activity of the city for the period (1968-2003 AD), due to its great economic status, in addition to that during this period; it was a center and a platform for religious tourism.

The research showed the level of the economy of the city of Karbala. Despite the economic potential of all sectors (agricultural, industrial, tourism), but they were not benefited from, due to the marginalization of the city by the ruling authority, and thus the city's economy suffered a lot.

Keywords: Karbala, economy, history, tourism.

المقدمة

تأتي أهمية البحث للمعالم الكبيرة التي تحتويها مدينة كربلاء ففيها مرقد الامـام الحسين بن علي ومرقد أخيه العباس عليهما السلام وكثير من قبور الصحابة الذين استشهدوا في واقعة الطف، وتعد مدينة كربلاء من أهم المدن التي تحتضن السياحة الدينية، ومعقل للعلوم الدينية، وقد انجبت العديد من المفكرين الإسلاميين منهم: المرجع الديني محمد الحسيني الشيرازي وأخوه صادق الحسيني الشيرازي والمرجع الديني السيد محمد تقي المدرسي، يأتي إليها ملايين الـزوار من محافظات ودول اسلامية فضلاً عن ذلك المساحات الزراعية الكبيرة وأشجار النخيل والفواكة التي تجعل من تلك المدينة تتمتع بتنوع النشاط الإقتصادي فيها .

يهدف البحث إلى دراسـة النشاط الإقتصادي لمدينة كربلاء للمدة (١٩٦٨-٢٠٠٣) لما تتمتع به من مكانة إقتصادية كبيرة وللمميزات السياحية والدينية والزراعية.

اعتمد البحث فرضية مفـادهـا، أن النشاط الإقتصادي لمدينة كربلاء هو جـزء لايتجزأ من النشاط الإقتصادي الوطني، وبهذا فإن هناك علاقة قوية بين المتغيرات السلبية والإيجابية التي تحدث على المستوى المحلي للمدينة وتلك التي تحدث على الإقتصاد العراقي بشكل عام .

بهـدف استكمال البحث فقد استخدم المنهج الاستقرائي باستخدام الاسلوب التأريخي المهم لمعرفة مراحل نشوء مدينة كربلاء وتطورها تأريخياً، كما أُستخدم المنهج الاستنباطي من خلال معالجة البيانات والارقام المتعلقة بالنشاط الإقتصادي لمدينة كربلاء والإقتصاد الوطني ككل، فضلاً عن البيانات الأُخرى الخاصة بالمؤشرات الإقتصادية لمدينة كربلاء على وجه الخصوص.

بهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث الى مقدمة واربعـة مباحث. تضمن المبحث الاول: الخلفية التأريخية لنشأة مدينة كربلاء وتناول المبحث الثاني: المـؤشرات الاساسية للإقتصاد العراقي، فيما كرس المبحث الثالث: الجوانب الإقتصادية في كربلاء للمدة (١٩٦٨-٢٠٠٣)، أما المبحث الرابع فتضمن المؤشرات الإقتصادية لمدينة كربلاء، وانتهى البحث بالخاتمة والاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول:
النشأة التاريخية لمدينة كربلاء

تعد مدينة كربلاء من المدن العراقية القديمة التي يعود تأريخها إلى العهد البابلي، وقد استطاع المؤرخون والباحثون التوصل إلى معرفة لفظة (كربلاء) من لفظ الكلمة وتحليلها اللغوي فقيل إنها مأخوذة من كلمة (كور بابل) العربية، وهي عبارة عن مجموعة قرى بابلية قديمة منها (نينوى) التي وجدت منذ العصور الغابرة وهي الآن سلسلة تلال أثرية ممتدة من جنوب سدة الهندية حتى مصب نهر العلقمي في

الاهوار . ومنها (الغاضرية) وهي الأراضي المنبسطة التي كانت مزرعة لبني أسد، وتقع اليوم شمال منطقة الهيابي وتعرف بأراضي الحسينية، ثم (كربله) بتفخيم اللام، وتقع إلى شرق كربلاء وجنوبها، ثم كربلاء او عقر بابل هي قرية في الشمال الغربي من الغاضرية وبأطلالها أثريات مهمة، ثم (النواويس) وكانت مقبرة عامة للنصارى قبل الفتح الإسلامي وتقع في أرضي ناحية الحسينية قرب قرية نينوى[١].

وان الأطلال الكائنة في شمال غربي كربلاء التي تعرف بـ (كربلاء القديمة) قد استخرج منها بعض الاكباب الخزفية التي كان البابليون يدفنون الموتى فيها، وقـــد أشار العلاّمة (ياقوت الحموي) في معجمه إلى معنى كربلاء لعدة معاني منها، (كربلاء) بالمد وهو الموضع الـذي استشهد فيه الحسين بن علي عليه السلام في طرف البرية عند الكوفة، فأما اشتقاقه فالكربلة هي رخاوة في القدمين، يقال (جاء يمشي مكربلاً)، (أن يكون الموضع رخـوة)، فسميت بذلك وقد عرفت أيضاً (بالحائر) وهي الأراضي المنخفضة التي تضم موضع قبر الحسين عليه السلام إلى رواق بقعته الشريفة، وقد حار الماء حولها في عهد المتوكل العباسي، وهي متصلة بسلسلة تلال ممدودة وربوات متصلة في الجهات الشمالية والغربية والجنوبية منه تشكل للناظرين نصف دائرة مدخلها الجبهة الشرقية[٢].

وترتبط المحافظة بمحافظات بـغـداد وبابل والنجف والانبار بالعديد من الطرق، ويسقيها نهر الحسينية المتفرع من نهر الفرات والذي يبلغ طوله (٢٩) كم، وقد برزت مدينة كربلاء بشكل كبير بعد استشهادالإمام الحسين عليه السلام عام (٦١هـ)، واقيم اول مهرجان سياحي فيها يوم الثالث من إذار عام ١٩٨٢ (مهرجان الإخيضر السياحي الأول)[٣]. وتتشكل المحافظة إدارياً من ثلاثة اقضية وخمس وحدات إدارية ما بين مركز قضاء وناحية، وهي كالآتي[٤]:

١. قضاء كربلاء: ويتمثل بمركز قضاء كربلاء ومساحته (٢٣٩٧)كم^{٢} وناحية الحسينية، ومساحتها (٣٣٤)كم^{٢} وبذلك تكون مساحة القضاء (٢٧٣١)كم^{٢}.
٢. قضاء الهندية: ويتمثل بمركز قضاء الهندية ومساحته (١٣٤)كم^{٢} وناحية الجدول الغربي، ومساحتها (٢١٣)كم^{٢} وبذلك تكون مساحة القضاء (٣٤٧)كم^{٢}.
٣. قضاء عين التمر: ويتمثل بمركز قضاء عين التمر ومساحته (١٩٥٦)كم^{٢}. وحظي موقع مدينة كربلاء باهمية بالغة بالنسبة لمواقع المدن الأُخرى في العراق وذلك لتشابه ظروفها المناخية مع العديد من المحافظات المحيطة بها، كما إنها تقع ضمن أكثر المناطق كثافة بالسكان في وسط العراق.

وخلال عهد الإحتلال البريطاني للعراق كانت مدينة كربلاء في هذه المدة ذات شكل دائري تقريباً حول المرقدين المقدسين، وعندما أنشأ البريطانيون خط سكة حديد بين بغداد والبصرة مُد فرع من هذا الخط إلى مدينة كربلاء أواخر عام ١٩٢٣[٥]، وعلى

أثره شيدت محطة للقطار في الجزء الجنوبي للمدينة وبذلك أصبحت نقطة جذب جديدة لسكان المدينة أو القادمين إليها، مما أدى إلى إمتداد التوسع العمراني بالإتجاه الجنوبي، زاد من أهميتها، إنشاء مستشفى فيها (المستشفى الملكي) ويسمى اليوم بالمستشفى القديم. ثم أخذت مدينة كربلاء بالتوسع بعد ثلاثينيات القرن العشرين، لاسيما بين المدينة القديمة ومحطة القطار، وأصبحت مركزاً لتجمع عدد من الوحدات السكنية.

شهدت مدينة كربلاء في السنوات اللاحقة أحداثاً مهمة تمثلت بفتح الشوارع المستقيمة في جسم المدينة بشكل متعسف، ففي عام ١٩٤٨م فتح الشارع المحيط بمرقد الإمام الحسين عليه السلام باب القبلة ثم المنطقة المحيطة بمرقد العباس عليه السلام، ومنذ عام ١٩٦٨، وحتى الآن إتسعت مدينة كربلاء إتساعاً لم يسبق له مثيل بإتجاه الغرب والجنوب، وذلك لكون شمال المدينة وشرقها تكونان من بساتين النخيل والأراضي الصالحة للزراعة بسبب زيادة عدد السكان مكانياً وطبيعياً[٦].

المبحث الثاني:
المؤشرات الأساسية للإقتصاد العراقي

شهد الإقتصاد العراقي خلال مدة السبعينيات من القرن الماضي تغيرات شديدة الأهمية بسبب إرتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، التي أدت إلى إختلال كامل في هيكل الإقتصاد، إذ انتقل قطاع النفط إلى مركز الصدارة وبات ينتج لوحده (٥٠,٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الخمس التي أعقبت التأميم، في حين لم يكن يتجاوز (٣٠٪) في عام ١٩٧٠، وفي المقابل انخفضت الحصة النسبية لكل القطاعات السلعية الأُخرى(زراعية، صناعة تحويلية، بناء وتشيد، كهرباء)، إلى النصف، فلم تعد تشكل مجتمعة أكثر من (١٦,٦٪) بعد أن كانت نسبتها تقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي (٣٣,٤٪)[٧]. وهو ما أدى إلى إرتفاع نسبة التضخم إلى أكثر من(٢٠٪) خلال السنوات(١٩٧٠-١٩٨٠) بالمقارنة مع السنوات السابقة، في حين بلغ مؤشر أسعارالمستهلك عام ١٩٨٠حوالي(٢٥٢٪) مما هوعليه في عام ١٩٦٨، فإلى أي حد استطاعت الأجور والرواتب اللحاق بهما، فضلاً عن أن نصف الزيادة في الناتج المحلي البالغة (٢٩ مليار دولار) تعود إلى إرتفاع أسعار النفط الخام ومعدلات إنتاجة (٥٠,١٤ مليار دولار)، الأمر الذي أدى إلى اعتماد الإقتصاد العراقي على النفط الخام، وعمق التفاوت والإختلال بين الفروع المختلفة، وفي الوقت نفسه تميزت الفروع غير الإنتاجية «التمويل والتأمين والمصارف والخدمات الحكومية وغيرها» بمعدلات نمو سريعة[٨].

من ذلك يمكن القول، إنَّ العوائد المالية التي توافرت للحكومة العراقية في مرحلة السبعينيات هيأت ظروفاً بيئية وإقليمية ملائمة، إذ مكنت الحكومة من زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وقطاعات الإنتاج السلعي والخدمات الإجتماعية والإستيراد، وكذلك في القوات المسلحة

وهـذه الأوضـاع أدت إلى زيـادة كافة المـؤشرات الإقتـصاديـة لمستويات غيرمسبوقة، إذ سجل الإقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٠) معدلات سنوية بالشكل الاتي[٩].

المؤشر الإقتصادي	نسبة المعدل السنوي
الناتج المحلي	٪١١,٧
الإستهلاك الحكومي	٪١٣,٦
تكوين رأس المال الثابت / الإجمالي	٪ ٢٧,٠
الصناعة	٪ ١٠,٢
البناء والتشيد	٪٨،٢
النقل والمواصلات	٪ ١٩,٩
الزراعة	٪ ٨,٤

إن هذه المعدلات المرتفعة التي شهدتها المؤشرات الإقتصادية العراقية تعكس إعتماد الإقتصاد على النفط في تغطية إحتياجاته بشكل كامل، الأمر الذي ترك تأثيرات مضاعفة في بقية الإقتصاد الوطني، ويمكن متابعة الإختلالات التي أصابت الإقتصاد العراقي جراء الإرتجال في السياسات الإقتصادية وإدخـال البلاد في حـروب استنفدت الوفورات المالية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجع منتظم في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمـالي (GDP)، ينظرالجدول رقم (١) هذه التراجعات في اغلب مؤشرات التنمية الإقتصادية- الإجتماعية، بجانب المديونية الخارجية.

جدول(١) معدلات نمو المؤشرات الإقتصادية المختاره للسنوات (١٩٧٠-١٩٨٩)

المؤشرات الإقتصادية	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٩
الناتج المحلي الإجمالي	١١,٧	٨,١-	١,٧-
الإستهلاك الحكومي	١٣,٦	١,٣-	٤,٤-
الإستهلاك الخاص	١٣,٢	٧,٦-	٤,٦-
تكوين رأسمال الثابت	٢٧,٦	٠,٣-	١,٥-
صادرات السلع والخدمات	٤,٤	٨,٨-	١,١-
إستيرادات السلع والخدمات	٢٢,٥	٨,٢-	٢,٩-
الزراعة	١,٤	٦,٣	٦,٧-
الصناعة – إجمالي	١٠,٢	٧,٣-	١١,٤
الصناعة التحويلية	١٣,٤	٠,٣	٣,١-
التشييد	٢٨,٤	٧,٨-	١٦,٢-
التجارة الداخلية	١٦,٨	١,٣	١٠,٨-
النقل والمواصلات	١٩,٩	١٢,٤-	١,٨

Source: **united nation**, national Account statstics: main Aggregate and Detaited tables 1989, part1 (Newyork) **-United Nations**, national Statistics, Analysis of main Aggregats.

إن الجـدول أعـلاه يـوضـح، أن مـعـدلات نمو المـؤشرات الإقتصادية كانت قـد سجلت أدنـى معدلاتها خـلال الحـرب، كما تعرض الإستهلاك الخاص لضربات قاسية جراء أوضاع الحرب، فبعد ما حقق معدلات نمو سنوية بلغت (١٣,٦٪) في المـدة(١٩٧٠-١٩٨٠)، أخذت بالانحدار وسجل

مؤشرات سالبة قدرها (٦,٧-٪) سنوياً، (١٩٨٠-١٩٨٥) و(٤,٦٪) خلال السنوات (١٩٨٥-١٩٨٩). ويعد رأس المال الثابت من أهم المؤشرات التي تحدد معدل النمو في المستقبل، على حين سجلت الاستثمارات الثابتة الإجمالية معدلات نمو سنوية كبير تجاوزت (٢٧٪) خلال (١٩٧٠-١٩٨٠)، تدهورت هذه المعدلات، أو تحولت لمعدلات سالبة بعقد الثمانينيات. أما بالنسبة لقطاع (التجارة والنقل والمواصلات والبناء والتشييد) فبعد أن سجلت هذه القطاعات معدلات نمو عالية في عقد السبعينيات من القرن العشرين تراجعت عن مستويات معدلاتها في العقد التالي وسجلت نمواً سالباً، كما أن قرارات الإنفاق الإجمالي لم تخطط بموجب قواعد معلومة الاهداف والإحتياجات المالية الضرورية لأنجازها وإنما أستندت على تخمينات متفائلة.

دفعت السياسة الإقتصادية للدولة في تلك المرحلة إلى أن تأخذ الأسعار اتجاهات تصاعدية وذات مديات يتعذر إنفاقها أو الحد منها والغاءها، كما أن التخصيصات الاستثمارية للبرامج والخطط السنوية شهدت هي الأُخرى إنخفاضاً، خلال السنوات الثلاث الاولى بلغت التخصيصات (١٩,٨مليار دينار)، بينما شكلت نسبة (٥٠٪) من الايرادات النفطية للسنوات الثلاث ما قدرة (٤,٧ مليار دولار)، ولايقتصر السبب في هذا التدهور على السياسات الإقتصادية غيرالرشيدة وإنما أدى إنخفاض الطلب العالمي على النفط إلى تدني أسعاره عالمياً. وكون الإقتصاد العراقي إقتصاداً وحيد الجانب يعتمد على النفط في تنمية إحتياجات بنائه الإقتصادي وتلبيتها فإنه يتأثر بشكل كبير بالتذبذبات التي تحدث في السوق النفطية العالمية، الأمر الذي دفع إلى تحويل جميع عائدات البلد بصورة فعلية ليتم دفعها لتغطية نفقات الحرب، ففي عام ١٩٨٠ أنفق العراق (١٩,٨ مليار دولار)، أي مانسبتة (٣٨,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، وأثبتت البيانات الصادرة من الوكالة الامريكية للسيطرة على الاسلحة ونزعها (**ACDA**)، إن حصة الإنفاق العسكري إستنزفت ما بين نصف إلى ثلثي الإنتاج الوطني الإجمالي خلال عقد الثمانينيات[١٠].

ومما لا شك فيه إن العراق ومنذ الثاني من آب ١٩٩٠ وحتى (٢٠/ أيار/ ٢٠٠٣) واجه ظروفاً إقتصادية وسياسية قاسية وغير مسبوقة. فقد تفاقمت في ظل العقوبات الإقتصادية المفروضة من قبل مجلس الأمن الدولي مشكلات الإقتصاد العراقي، وكل ذلك كان في ظل منع العراق من الاستفادة من موارده من النفط إستمر حتى عام ١٩٩٦ الذي شهد توقيع اتفاق النفط مقابل الغذاء. وإجمالاً يمكن القول بأن الوضع المالي لم يكن ملائماً للقائمين بالسياسة الإقتصادية حتى ذلك الحين، فمع تعطل القطاع الخارجي وانكسار دورة النقد الأجنبي في الإقتصاد هبطت الإيرادات النفطية التي كانت تشكل نسبة كبيرة تتجاوز (٥٠٪) من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال المدة (١٩٨٩-١٩٧٠)،

وبسبب حرب الخليج الثانية والحصار لم يستطع البلد خدمة ديونه فتراكمت متأخرات السداد حتى أصبحت الديون الخارجية (١٢٦ مليار دولار) في نهاية عام ١٩٩٨[١١]، لهذا كان لا بد من اللجوء إلى السلطات النقدية للاقتراض، ففرضت مشكلة التضخم نفسها الأولى في قائمة مشاكل الإقتصاد المزمنة. إذ تؤشر معدلات النمو المنخفضة خلال سنوات الحصار موجة من التضخم تخرج عن حدود السيطرة.

إن حال التنمية البشرية في العراق مدعاة للقلق الشديد، فالبيانات المتاحة برغم قلتها وقصورها تدلل على تدهور أوضاع التنمية وإتساع نطاق الفقر رغم ما توافر له من إمكانات مادية وبشرية طوال العقود الماضية، ورغم ما تختزنه أراضيه من ثروات وضعت بلدانا أُخرى في مقدمة الركب التنموي. ولعل هذه النتيجة أمر متوقع في ظل الظروف السياسية والإقتصادية التي مرت بالعراق، فقد عرف نصف القرن الماضي من تاريخه أحداثاً جساماً كانت كوارث حلت بالتنمية البشرية، وأوقفت خطاها، بل دمرت مكتسبات كانت قد تحققت في أوقات ماضية.

وتكشف مراجعة مؤشرات التنمية البشرية في العراق عن تدهور كمّي ونوعي فيها، نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية بسبب الحروب الداخلية والخارجية، وسنوات الحصار الطويلة، فتأثير تلك الظروف أعمق من أن تقيسه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عال من التجريد والعمومية. كما أن هذه الظروف سترافق آثارها وإنعكاساتها السلبية مسيرة التنمية القادمة والمستوى الذي يمكن أن تصل إليه التنمية البشرية. إنَّ ذلك يعني أن البيانات لا تعكس حقيقة التراجع وحجمه الذي حصل في بنية التنمية البشرية وجوهرها، مثلما تفشل في إعطاء صورة التراجع في البنى المؤسسية الإقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع.

وبالنسبة للعراق، قد حقق هذا المؤشر تحسناً بنسبة (٢٣٥ , ٠٪) بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٨، إذ زاد هذا المؤشر من (٣٤٨ , ٠٪) إلى (٥٨ , ٠٪) وهي زيادة تقل عن نصف ما حققته البلدان العربية الخليجية المجاورة[١٢].

وعلى الرغم من أن بلدان العالم جميعها حققت تحسناً ملموساً في هذا المؤشر إلا أن أداء العراق كان من بين الاداءات المتواضعة قياساً لما يتمتع به من إمكانات، ومرد ذلك هو طبيعة الظروف القاسية التي مر بها العراق أثناء سنوات الحرب والحصار. وقد يكون الجزء الأكبر في هذا التدهور يعود، إلى التراجع الكبير في متوسط نصيب الفرد بتعادل القوة الشرائية بسبب تدهور قيمة الدينار العراقي وإنخفاض إيرادات الدولة مع توقف صادرات العراق النفطية.

وخلاصة القول، إنَّ الإقتصاد العراقي بشكل عام وعلى مدار السنوات السابقة (سنوات الدراسة) عانى من إشكاليات عدة لعل أهمها:

•إقتصاد أُحادي (ريعي نفطي).

- عسكرة الإقتصاد من خلال إستغلال الوفورات النفطية في إدامة عجلة الحرب.
- تهميش بعض القطاعات الأُخرى التي كان من الضروري تفعيلها لغرض التخفيف من الإعتمادية النفطية.
- لم تحقق السياسات الإقتصادية السابقة توازناً إقتصادياً في الموارد المالية والطبيعية بين المحافظات لذلك كانت مدينة كربلاء عرضة لأي تغير في السياسة الإقتصادية المركزية، بمعنى أدق أن تلك المحافظات كانت جزءاً من المشكلات التي عانى منها الإقتصاد العراقي بشكل عام.

المبحث الثالث:

الجوانب الإقتصادية في محافظة كربلاء (١٩٦٨-٢٠٠٣)

لم تكن القطاعات الإقتصادية لمدينة كربلاء بعيدة عن متغيرات الإقتصاد العراقي بشكل عام، وإنما كانت جزءاً منه، تتدهور بتدني المؤشرات الإقتصادية ككل وترتفع وتنتعش بإرتفاع تلك المؤشرات، ولكن الذي يميز الإقتصاد لمدينة كربلاء هو أنه يمتلك مقومات غير موجودة في بقية المحافظات بشكل عام مثل وجود المراقد الدينية المقدسة، ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وبعض المصانع الغذائية والصناعية، كما أن مدينة كربلاء تشتهر بوجود الصناعات الصغيرة الشعبية التي تساهم بشكل معين في رفد إقتصاد المدينة، وهنا لابد من التطرق إلى تطور القطاعات الإقتصادية في كربلاء خلال مدة الدراسة (١٩٦٨ - ٢٠٠٣) وعلى النحو الآتي:

أولاً: القطاع الزراعي

يُعدُّ قطاع الزراعة أحد القطاعات الجديرة بالإهتمام في أي خطة مستقبلية، فمن شأن تنمية هذا القطاع، المساعدة في توفير قدر كبير من النقد الأجنبي يدفع حالياً للواردات الغذائية.

ويمكن للعراق تغطية ما لديه من نقص في إحتياجاته من النقد الأجنبي، سواء بالتحديد للمواد الغذائية أم بتوفير ما سوف يتم إنفاقه على إستيرادها، وتكمن أهمية هذا القطاع في قدرته على المساهمة في تكوين إجمالي الدخل والإنتاج القومي بما يعادل (٤٠٪) من الناتج المحلي إذا ما توافرت له مستلزمات تطويره كافة وأعطي الأهمية التي يستحقها.

لقد أدى قطاع الزراعة دوراً تاريخياً مهماً في تسيير عجلة الإقتصاد العراقي بتوفير الغذاء وفرص العمل وتوليد الدخل لأكبر قطاعات السكان حجماً، ومع ذلك فقد أهمل هذا القطاع خلال حقبة (الرواج النفطي) في السبعينيات والثمانينيات كما أضرت به العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق من القرن الماضي. ونتيجة لذلك تدهورت إنتاجيته، إذ إنخفض الإنتاج الزراعي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بمعدل (١,١٪) سنوياً، وانخفض متوسط الناتج للفرد من الزراعة بواقع (٣,٩٪) في السنة، كما انخفض بنسبة ملحوظة إنتاج الحبوب

(القمح والشعير والرز) وتستورد الدولة أكثر من (٧٠٪) من إحتياجاتها الغذائية[١٣]، وهذا يعود إلى النقص في المدخلات الزراعية الضرورية والخدمات المساعدة، فأصبحت البنية التحتية محطمة، لاسيما شبكة الري، وقد زادت الازمة الاخيرة بعد إذار (مارس) ٢٠٠٣ من حدة هذا الوضع بسبب الأضرار التي تعرضت لها معدات الإنتاج الزراعي التابعة للحكومة أو القطاع الخاص.

وإنعكاساً على كربلاء المقدسة كونها مدينة زراعية تحيطها البساتين، ابتداءً من حدودها مع محافظة بابل شمالاً وشرقاً وحتى مداخل مدينة كربلاء المقدسة أو أطراف الصحراء. ومن سمات هذه المساحة الواسعة من البساتين أنها متداخلة مع بعضها البعض وتحديداً بساتين ناحية الحسينية، واحتوائها العديد من الفواكة المعروفة في منطقة الفرات الأوسط، فعلى سبيل المثال أن نسبة النخيل الموجودة في المحافظة بحدود (١٥٪) من مجموع النخيل، فضلاً عن المناطق الواقعة غرب المحافظة متخصصة بزراعة الحنطة والشعير والخضروات، وكذلك المناطق الصحراوية الواقعة جنوب المحافظة والتي تسقى بالواسطة عن طريق سحب المياة الجوفية المتاحة[١٤].

ويمكن التطرق إلى أهم الوحدات الادارية الداخلة ضمن الأراضي الزراعية المروية وهي كالاتي[١٥]:

١. **قضاء المركز:**

يعد مخطط قضاء المركز مندمجاً مع ناحية الحر للتلاصق العمراني بينهما، إذ تم تحديث هذا المخطط عام ١٩٨١ من قبل هيئة التخطيط العمراني، وبلغت المساحة المضافة للمخطط القديم لهذه الوحدة الادارية (٦٢,٧٣) كم ما يعادل (٢٥٠٩٢) دونم وهي مساحات مفتتة ضمن المخطط الأساس، أما المساحات الأُخرى وهي أراضي زراعية خصبة تتوافر فيها مقومات الزراعة أغلبها مساحات بساتين (النخيل والفاكهة) تم تفكيكها وتقطيعها إلى قطع أراضي زراعية صغيرة.

أما بالنسبة لمخطط ناحية الحسينية الذي وضع عام ١٩٨٣ وتم تحديثة عام ١٩٩٣ نجد أن الكثير من الأراضي التي تم إضافتها لهذا المخطط هي أراضٍ زراعية. فضلاً عن ذلك مخطط ناحية قصبة عون الذي تم إضافة مساحات واسعة زراعية مجاورة له بلغت (١,٣٢) ما يعادل (٥٢٨) دونم.

٢. **قضاء الهندية:**

يُعدُّ هذا القضاء زراعياً مروياً من جدول بني حسن وتفرعاته التي تعتمد عليه في إرواء الأراضي الزراعية كلها، وقد توسع هذا القضاء بدافع الإستخدام السكني الذي شغل المرتبة الأولى في تحليل وفرز الأراضي التي تم إضافتها إلى المخطط الحديث.

إنَّ تقسيم الوحدات الإدارية كان لعدة أسباب

منها، الإستخدام الصناعي والإستخدام السكني، لكن لايغيب عن الذكر السبب الآخر والذي لا يقل أهمية عن الأسباب الأُخرى وهو، العشوائيات الحضرية التي تجاوزت على كثير من المساحات الزراعية المروية الخصبة، فقد إتسعت ظاهرة العشوائيات خلال مدة الدراسة بشكل كبير بسبب العوز والحاجة إلى السكن بأقل الأجور،إذ بلغت مساحة العشوائيات حوالي (١٤,٤٤٨) كم مربع أي ما يعادل (٥٧٩٣) دونم، لتصبح مساحة الأراضي الزراعية المروية (٢٦٥٧١١) دونم من أصل مساحة تبلغ (٣٢٢٠٠٠) دونم في حال وجود المخططات القديمة مع المساحة المضافة التي أصبحت مساحتها من الأراضي الزراعية المروية (٥٠٤٩٦) دونم إضافة إلى مساحة العشوائيات (٥٧٩٣)دونم[١٦].

من ذلك يمكن حساب نسبة التغيير في مساحة الأراضي المزروعة بغض النظر عن الأسباب السابقة الذكر وكالاتي[١٧]:

أولاً. التغيير في مساحات الأراضي الزراعية المروية خلال السنوات (١٩٩٧-٢٠٠٣):

يعد التغيير الحاصل نتيجة عدة عوامل منها طبيعية وأُخرى بشرية، وتم إعتماد مؤشر التغيير النسبي بوصفه مقياساً للتغير في مساحة الأراضي الزراعية المروية وتقسم هذه المساحة إلى:

أ. **أشجار النخيل**، تراجعت مساحة بساتين النخيل من (٤٦٣٢١) دونم عام ١٩٩٧ إلى (٢٣٧٩٦) دونم في عام ٢٠٠٣، ونتج عنه تغيراً سلبياً لكمية الإنتاج بلغت (-٦٤,٦٥٪). والجدول رقم (٢) يوضح نسبة التغيير النسبيّ قياساً مع أقضية كربلاء ونواحيها.

ب. **أشجار الفواكه**

شهدت المساحات المستثمرة لزراعة الفواكه تغيراً سلبياً، إذ بلغت نسبة التغيير سلباً في كميات الإنتاج (-١,٧٢٪) وهذا ناتج عن التغيير في مساحة الأراضي المستثمرة بالفاكهة وكما هو الحال بالنسبة إلى النقطة (١) فأن مناطق التغيير بلغت في الفقرة (أ) (-٨٣-(-٥٨٪) في حين بلغت الفقرة (ب) (-٥٧-(-٣٢))، أما الفقرة (ت) فأن نسبة التغيير المساحي بلغت (-٣١-(-٦)٪)[١٨].

ثانياً. تغيير مساحة الأراضي المستثمرة في زراعة محاصيل الخضروات وإنتاجيتها:

إزداد الطلب على هذا النوع من المحاصيل وكان إتجاه نسبة التغيير إيجاباً بالرغم من أنها تحتاج إلى قوة عمل ووقت أكبر، ومع هذا أخذ الفلاح يتجه إلى هذا النوع من المحاصيل، لهذا إزدادت نسبة التغيير عما كانت عليه في سنة الاساس ١٩٩٠الى (٠٤٣,٤٪) أما نسبة تغيير إنتاجها فقد بلغت (-٥٢,٨٪). وبذلك أخذت تنافس بقية المحاصيل الزراعية [١٩].

ثالثاً. تغيير مساحة الأراضي الزراعية المروية المستثمرة بالمحاصيل الحقلية وإنتاجيتها.

شهدت مساحة هذا النوع من المحاصيل تغيراً سلبياً خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) على الرغم من التركيز عليها كونها محاصيل إستراتيجية وكان هذا

التغيير متبايناً من منطقة إلى أُخرى، فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالقمح في سنة الاساس ١٩٩٠ (٢٠٤٠٠) دونماً بينما بلغت في عام ٢٠٠٣ (٢٠٧٩,٢٤) دونماً، لكن هذه الزيادة كانت متباينة وحققت في ناحيتي الحسينية والجدول الغربي، لذلك كانت نسبة التغيير المساحي فيها (٠,٢١٪) ونسبة التغيير في الإنتاج بلغت (-٦,١٢٪)[٢٠].

رابعاً. تغيير مساحة الارض المستثمرة في زراعة محاصيل العلف وإنتاجيتها:

شهدت محافظة كربلاء تغيراً في مساحات الأعلاف، إذ بلغت نسبة التغيير المساحي لها (-٢٣,٤٪) للمساحات المزروعة والتي بلغت (٢٣٤٠٠) دونم و(٢٤٥٤٦,٩) دونماً، فضلاً عن (-١٦,١٨٪) لكميات الإنتاج[٢١].

وكون القطاع الزراعي مرتبطاً أو يحقق الأمن الغذائي ويحدد مؤشر الفقر فقد أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين حجم الأسرة وحالة الحرمان وعدم الأمن الغذائي، لذا يُعدُّ العامل الديمغرافي مدخلاً مهماً للإحاطة بظاهرة الفقر وعدم الأمن الغذائي[٢٢] وبما أن مدينة كربلاء المقدسة تعدّ من المحافظات ذات الأسر الكبيرة وأن تركيبتها النوعية متكافئة تقريباً. لذا يمكن قياس الأمن الغذائي فيها من خلال عدة مؤشرات هي:

أ. **سوء التغذية (التقزم، نقص الوزن، الهزال):**

قدر سوء التغذية لمدينة كربلاء للاعوام التي سبقت الإحتلال الامريكي للعراق (١٧٪) للتقزم و(١١٪) لنقص الوزن و (٧٪) للهزال، وهذه نسبة تقل عن المعدل الوطني الذي هو على التوالي للتقزم (٢٦٪) ونقص الوزن (١٦٪) وللهزال (٩٪). ويعود ذلك إلى انخفاض معدل الدخل الشهري للفرد في المحافظة قياساً بالمعدل الوطني، إذ بلغ معدل الدخل الشهري لمدينة كربلاء بـ(٣١) دولار شهرياً لكل فرد في حين يبلغ المعدل الوطني للدخل الفردي بـ(٤١) دولار لكل فرد شهرياً، الامر الذي أثر فيه توفر الغذاء للسكان الذي أثر عليه العامل الجغرافي وظروف مرحلة الحصار، ويضاف إليه عوامل نمط الاستهلاك والوضع الغذائي التي تترك أثرها في قدرة الفرد على الإنتفاع من الغذاء المتاح والمتوفر عبر تأمين إحتياجاته اليومية منه[٢٣].

ب. **الدخل والإنفاق:**

وفق مؤشر الدخل تُقّسم دخول مدينة كربلاء إلى قسمين، الأجور المنتظمة وممارسة النشاط الخاص، أما دخول أُخرى تجمع من التحويلات النقدية، كإيجار المباني أو الأراضي، والأرباح والفوائد والإعانات والهدايا والصدقات والهبات. قد أظهرت نتائج البحث التي أجريت خلال سنوات الدراسة أن نسبة الأسر التي تمثل الأجور المنتظمة مصدر الدخل الرئيس بلغت (٦٣٪) في حين تشكل نسبة الأسر التي تعتمد على ممارسة العمل الخاص كمصدر للدخل الرئيس ما نسبته (٣٠٪) في حين هناك (٧٪) من الأسر تعتمد على العمل الخاص كمصدر للدخل الثاني، أما الأسر التي مثلت لها مصدر أُخرى للدخل

الثاني فقد بلغت (١٠٪). وهنا نجد أن إرتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على الأجور المنتظمة كمصدر رئيس للدخل وهي النسبة التي تتجاوز المعدل الوطني البالغ (٥٤٪)، إن إرتفاع هذه النسبة من المؤشرات المتعلقة بالدخل والإنفاق تعني أن أكثر من ثلثي الأسر هي عرضة للآثار السلبية التي تتركها جهود الأجور على التكيف لمتطلبات تحقيق الإتاحة الغذائية.

واللافت للنظر أن نسبة الأفراد الذين ينفقون أقل من نصف دولار على مستوى المحافظة والاقضية هي أكبر من المعدل الوطني البالغ (١٥٪)، وبفارق ملحوظ وبالأخص التباين على مستوى الأقضية.

قدر متوسط دخل الفرد في مدينة كربلاء بـ (٣١) دولاراً شهرياً يقابلها (٤١) دولاراً على المستوى الوطني، في حين قدر متوسط الإنفاق الشهري للفرد في المدينة بـ (٣٠) دولاراً شهرياً يقابلة ٣٥دولاراً على المستوى الوطني، وينخفض معدل الدخل الشهري على مستوى القضاء إلى ٣٠ دولاراً والإنفاق إلى (٢٥) دولاراً شهرياً، وهذا التباين بين معدلات الدخل على المستوى الوطني ومستوى المدينة يعبر عن إنتماء المدينة إلى مجموعة المدن ذات الدخل المنخفض وهو ما يعكس مستوى النشاط الإقتصادي الباقي للمدينة الذي يشهد تراجعاً عن مثيلته على المستوى الوطني، مما يعني أن المشاكل التي يعيشها الإقتصاد الوطني تظهر بصورة أكثر وضوحاً في إقتصاد محافظة كربلاء. كما أن الفرد الكربلائي ينفق ما معدله (١٨ دولاراً) على الغذاء في حين يبلغ إنفاق الفرد على المستوى الوطني (٢٥ دولاراً)، أي أن الإنفاق على الغذاء يشكل (٦٠٪) من الإنفاق الإستهلاكي، و(٥١٪) من الدخل في حين يشكل الإنفاق على الغذاء (٥٧٪) من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي و(٤٩٪) من الدخل على المستوى الوطني، أما الإنفاق غير الغذائي على مستوى المدينة والمستوى الوطني فقد كان بحدود (١٠٪) من إجمالي الإنفاق الإستهلاكي.

ج. **حيازة الارض:**

إنَّ معدل حيازة الأسرة الكربلائية في مجال الزراعة بلغت (١,٣) دونم في حين وصل المعدل الوطني للحيازة (٤,٩) دونم، وعلى مستوى أقضية المدينة سجل قضاء عين التمر على معدل حيازة بلغ (٥,٩) دونم وسجل قضاء الهندية (١,٨) دونم وقضاء المركز (٠,٩) دونم.

إنَّ معدل الحيازة في محافظة كربلاء وخصوصاً في الأقضية من غير المركز يكشف عن نمط الحيازة وطبيعة تأثيره على الإنتاجية الزراعية في المدينة وهو يتطلب من واضعي خطط التنمية الزراعية أخذه كمعطٍ أساسي في تصميم برامج التنمية في المدينة، كما أن التفاوت الواضح بين معدل الحيازة على المستوى الوطني مقارنة بمثيله على مستوى المدينة يؤكد ضرورة أخذ هذا التباين بنظر الإعتبار عند تطبيق برامج التنمية الزراعية الوطنية في المحافظة، وأن العلاقة بين نمط الحيازة الإنتاجية، وأثر ذلك في فاعلية السياسات الزراعية له الأثر الواضح على

مستوى الفقر في الريف والأمن الغذائي في عموم المحافظة.

د. **نظام توزيع البطاقة التموينية:**

يُعدُّ هذا المؤشر من أهم المؤشرات في تحليل الأمن الغذائي في العراق على وجه العموم وكربلاء خاصةً، كونه يمثل المصدر الأساسي لتأمين الحد الأدنى من توفير الغذاء للعوائل التي تعيش في حالة فقر شديد الذين ينفقون أقل من نصف دولار يومياً.

ه. **أسلوب إستراتيجية التدبير الغذائي (CSI):**

يُعرف دليل إستراتيجية التدبير الغذائي على أنه درجة الإعتماد على تدابير غذائية من قبل الاسرة الفقيرة جداً لاتمتلك غذاءً أو نقوداً كافية لشراء الغذاء على مدى الأيام الثلاثين[٢٤].

و. **التعليم:**

تترك المستويات التعليمية أثراً مهماً في إتاحة الغذاء، إذ إن العلاقة طردية بين مستوى التعليم وقدرة الفرد على التكيف مع الظروف الصعبة وذلك لأن إحتمالات حصول الفرد على فرصة عمل مرتبط بمستوى التعليم. وفي العراق كان النظام التعليمي من أفضل الانظمة في المنطقة قبل عام ١٩٩٠، إلا أن الإتجاه التراجعي ظل هو السائد فقد قُدرت نسبة أُمية الكبار في العراق (٢١٪) يقابلها (٢٣٪) لمحافظة كربلاء، (النسبة تبلغ حدها الاقصى في قضاء عين التمر إذ تبلغ(٤٥٪) أما نسبة السكان الذين يستطيعون القراءة والكتابة فقد بلغت نسبتهم (١٤٪)، وبلغت نسبة رؤساء الأسر الذين أكملوا الدراسة الابتدائية (٢٨٪) والذين أكملوا المتوسطة (١٠٪) والاعدادية (٩٪) في حين بلغت نسبة رؤساء الأسر الذين حصلوا على شهادة الدبلوم (٨٪) والبكالوريوس (٥٪) و(١٪) لحملة الشهادات العليا[٢٥].

إنَّ النسب أعلاه تكشف عن تدني واقع النظام التعليمي في مدينة كربلاء وأثرهاعلى مستويات الفقر في ظل العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي ومستويات الفقر، كما أن الواقع التعليمي المتدني يشكل عقبة كبيرة أمام برامج التنمية التي تستهدف رفع المستوى المعيشي لمن يعيشون تحت خط الفقر.

ز. **الحالة العملية:**

يعد التشغيل العامل الأساسي في تمكين الأسر من تحقيق الوصول إلى الغذاء من خلال تأمين دخل من العمل. وفي المقابل تمثل البطالة العامل الاساسي وراء وصول الأسر إلى حد الهشاشة، ويقدر عدد العاطلين عن العمل بين رؤساء الأسر في كربلاء بـ (٢٨٪) وهي النسبة التي تجاوزت المعدل الوطني البالغ (٢٦٪) بنقطتين مئويتين، وبلغت نسبة النساء داخل قوة العمل بـ (٢٥٪) مما يعكس تدهور حالة التمكين لدى الجنسين في المحافظة إلى حدود أقل بكثير من المستوى الوطني الذي بلغت فيه نسبة النساء داخل قوة العمل(١٤٪).

ح. **البنى التحتية:**

تُعدُّ البنى التحتية إحدى متطلبات تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الهشاشة في الوضع الإقتصادي والإجتماعي، فمثلاً الماء والصرف الصحي يترك أثراً كبيراً على معدلات التغذية، فقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة الأسر التي يتوفر لها ماء صالح للشرب هي (٩١٪) منها يتوفر لها الماء بشكل غير مستمر، وهذه النسبة مقبولة عند المقارنة مع المستوى الوطني الذي بلغ فيه نسبة الماء الصالح للشرب (٧٦٪).

ط. **الصحة:**

يمثل النظام الصحي والحالة الصحية للأسر وعاملاً اساسياً في تحديد قدرة رؤساء الأسر وافرادها في مقاومة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ومن أهم مؤشرات الحالة هو نسبة رؤساء الأسر الذين يعانون من أمراض مزمنة بلغت (٣٢٪) على مستوى المحافظة يقابلها (٢٨٪) على مستوى العراق، وهذا يعني أن رؤساء الأسر يمارسون ضغطاً أكبر في محاولتهم توفير إحتياجات الأسرة مما يجعلهم يفقدون قدرتهم على مقاومة الأمراض.

ي. **الإنتاج المحلي:**

يمثل الإنتاج المحلي من الغذاء المصدر الأساسي في توفره، ففي حالة الحصول عليه بكمية أكبر، استقرت الحالة الغذائية لعموم السكان من دون الإعتماد على التجارة والتخزين[٢٦].

خلاصة البيانات المذكورة سابقاً نجد، أن قطاع الزراعة حالها حال بقية قطاعات الإقتصاد في كربلاء، عانى من مشاكل عديدة رغم وجود مساحات واسعة صالحة للزراعة، ورغم توفر الإمكانات من أيدي عاملة وأسمدة كيمياوية ووفرة مالية تسهم بشكل كبير في تنمية هذا القطاع وتطويرها، إلاّ أن التحديات التي واجهت هذا القطاع كانت كبيرة متمثلة بالسياسة الإقتصادية المركزية بالدرجة الأولى والتوسع العمراني على حساب الكثير من الأراضي الزراعية، فضلاً عن التغيير الكمي والنوعي في المحاصيل الزراعية التي كانت تشتهر بها كربلاء، واتجاه الفلاح نحو زراعة المحاصيل الثانوية كالخضروات وإرتفاع نسبة التغيير فيها بالشكل الذي أخذت تنافس بقية المحاصيل الزراعية.

ثانياً. القطاع الصناعي:

نهوض الصناعة الوطنية وارتقاؤها إلى المستوى المطلوب يشكل نهوضاً في الإقتصاد الوطني لأي بلد من بلدان العالم خصوصاً إذا حققت الصناعة الوطنية اكتفاءً ذاتياً لذلك البلد، مما يعني انه تم تشغيل أيدي عاملة تتقاضى اجورها بالعملة المتداولة محلياً، وهذا يسهم في توفير العملات الصعبة اللازمة للاستيراد مضافاً لذلك تقليص نسبة العاطلين عن العمل.

وبالنسبة لمدينة كربلاء المقدسة التي يؤمها مئات الآلاف من الناس من مختلف الأقطارالاسلامية طوال العام لزيارة قبر الإمام الحسين وأخيه العباس عليهما السلام وإقامة الشعائر العقائدية الدينية، بات من الطبيعي ان يتزود هؤلاء الزوار بما يحتاجون إليه من السلع

والبضائع التي لا تتوافر في مدنهم أو التي لا تصنع عندهم، لكي تقدم هدايا للذكرى والتبرك بها، فأصبحت مدينة كربلاء من المدن الصناعية لما تحتفظ به من إمكانيات للإنتاج وأدوات الإنتاج، ووجدت صناعات مهمة يديرها عمال ماهرون، جاء بعضهم إلى المدينة واتخذها مقراً لمجاورة قبر الحسين (عليه السلام)، إلاّ أن الصناعات في بدايتها كانت أولية بدائية تجلب المواد الاولية من خارج القطر، وبعضها صنع محلي، وصناعات أُخرى تعتمد في الغالب على المنتوجات الزراعية المحلية. ولتصريف الإنتاج وجدت الأسواق وبسرعة فائقة زاد عدد سكانها، وأقبل كثير من العمال والفلاحين وسكنوا مدينة كربلاء مما وفّر في الإنتاج وتقدم الصناعة وتنمية الذوق في المدينة، فتحضرت وصار يقصدها السوّاح والمثقفون والراغبون بمعرفة المدينة وحقيقة تاريخها. فقد جاء في كتاب (تاريخ كربلاء): «حين تمصرت كربلاء أصبحت مدينة ذات شأن لأن في الأخبار والروايات ما يدل على أنها سكنت بزمنٍ يسير من بعد الوقعة [٢٧].

هناك عوامل ساعدت كربلاء في تنمية إقتصادها وتقدم صناعتها، فالأراضي الخصبة والمياه الوفيرة والمناخ المناسب كل ذلك ساعد على الزراعة في الأراضي المجاورة لمدينة كربلاء، فالمناخ يساعد على زراعة النخيل وأشجار الرمان والحمضيات والمشمش والكوجة والتوت وزراعة الخضروات المستعملة في الطبخ وغيرها، الشتوية منها والصيفية بالإضافة إلى الحبوب كالحنطة والشعير والرز، ويزرع فيها القطن أيضاً، وان بعض تلك المزروعات يمكن ان تصنع، وعلى المزروعات والنباتات تربى الحيوانات كالأغنام والأبقار فيعمل من جلودها وأصوافها في الصناعة، وللبدو المقيمين في البادية الغربية من كربلاء علاقات تجارية مع بعض العوائل الكربلائية. ومما ساعد على تنمية إقتصاد كربلاء وزيادة مواردها المالية وجود الزوار المقيمين في المدينة في أثناء المواسم، كما ان بعض الشخصيات الدينية والسياسية خصصت قسماً من أموالها لإرساله إلى كربلاء وتوزيعه على المحتاجين وعلى طلبة المدارس الدينية فيها.

وتوجد في كربلاء أسواق تضم مخازن وحوانيت مجهزة بالسلع والمصنوعات الفخارية والبرونزية والنسيجية واللوحات الفنية التي تمثل حضارة وادي الرافدين ولمختلف العصور. ولعل من المفيد هنا ان ندرج أهم الصناعات التي تخص مدينة كربلاء قديماً وحديثاً:

١. صناعة الدبس المستخرج من التمور. يصدَّر بعضه على شكل صفائح إلى الشمال وبعضه إلى خارج القطر.
٢. دبغ الجلود: التي يصنع منها الفرو إذ يستعمله عرب البادية، وكذلك تصنع الأحذية والسروج والأحزمة واربطة الخيل.
٣. صناعات تعتمد على مادة النحاس الأحمر (الصفر) والأصفر: كصناعة القدور والأواني

المنزلية والبرونزية والنحاسية المنقوشة بالصور والتماثيل، والسماورات والطباخات النفطية ذات الفتائل وصناعة الألمنيوم والنيكل. وبعض الصناعات تعتمد على النحاس الأصفر التي تصنع منه الثريات وأدوات الانارة والمزهريات.

٤. صناعة تعتمد على مادة التوتيا (التنگ) والبراميل والطشوت والفوانيس.

٥. صناعة الآجر المطلي بالطلاء القاشاني، إذ توجد معامل لصناعة القاشاني الكربلائي والطابوق المعرق يصدر إلى بغداد والمدن العراقية الأُخرى لإستخدامه في بناء المساجد والعمائر.

٦. الصباغة: صبغ الأقمشة والأصواف والغزول والعبي للنساء والرجال.

٧. الندافة: صناعة اللحف والمنادر، وتصدَّر إلى شمال العراق وجنوبه.

٨. الحلويات: كالسكريات التي يقوم ببيعها القناط، ويكثر الاقبال على شرائها في المواسم مثل عيد دخول السنة وشهر رمضان ومناسبات الافراح وأيام الزيارات الدينية.

٩. البصمة: كان البعض يشتغل ببصم القماش أي طبع الكتابة عليه بواسطة قوالب من الخشب، وتستعمل تلك الأقمشة للأكفان، ولافتات طبعت عليها آيات قرآنية بزخارف جميلة، وطباعة اليشماغ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وطباعة السفر (السماط).

١٠. النجارة: وهي نوعان، خشب محلي، مقطوع من الأشجار يصنع منه الجاون والميجنة ويستعمل في (هبش الحبوب) ومحلات وجودها في باب بغداد، وهذه المحلات التي يباع فيها تعرف بـ (السلات) مفردها (سلّة). وخشب مستورد تصنع منه الأبواب والشبابيك.

١١. صناعة المراوح (المهافيف) تصنع في البيوت من قبل النساء، كما تصنع الحصران وسفر الموائد وكلها من سعف النخيل (الطري) أي (اللب)، ويطلق عليه أسم (الخوص)، وبعض الخوص يصبغ بألوان مختلفة تصنع منه الأسماط

١٢. صناعة الحبال من الليف المبروم. ومكانها (عگد الفناهرة) في محلة باب بغداد.

١٣. الحدادة: صناعة الادوات الزراعية كالفأس والمسحاة والمنجل والبإذورة والفدان.

١٤. الحياكة: حياكة العبي وحياكة النسيج لصنع (العرقچينات) وهي أغطية الرأس، وحياكة الجواريب.

١٥. تصحيف الكتب وتجليدها.

١٦. صناعة الأقفاص والأسرة من جريد النخل ومنها تصنع الكراسي.

١٧. الطابوق وصناعة السيراميك والخزف والفخار العراقي التي يُزين بعضها بزخارف هندسية نباتية وحيوانية ومناظر طبيعية.

١٨. الصياغة الذهبية والفضية والنحاسية، وهي تشبه صناعة المواد المذهبة (الشبه).

١٩. صناعة الجص والبورك المستخدم في البناء.

٢٠. صناعة السبح والترب.

الخياطة: تفصيل القماش وخياطته.

اشتهرت كربلاء بوجود معامل ومصانع ترفد السوق المحلي والخارجي بمنتوجاتها المتميزة بالجودة،

كمنتجات معمل تعليب كربلاء الذي تأسس عام ١٩٦٢ وكان يسد جزءاً كبيراً من حاجة المواطنين، وأصبح في مطلع ثمانينيات القرن الماضي من أبرز المصانع العراقية إذ ينتج آلاف الأطنان سنوياً من المنتجات الغذائية المعلبة بجودة عالية، كان حينها مصنعاً صغيراً بدأ بتصنيع معجون الطماطم وتعليبه وبعض المربيات الغذائية وكان تابعاً للشركة العامة للتعليب الحكومية، وتطور فيما بعد ليُصبح عبارة عن مجموعة مصانع وله فروع في عدد من المحافظات العراقية ويُصنّع عدداً مختلفاً من المواد الغذائية المعلبة، واشتهرت منتجات تعليب كربلاء في الثمانينيات، إذ تسوق بكميات كبيرة للأسواق المحلية لكثرة الطلب عليها من قبل المواطنين لجودتها العالية، لكن الدولة باعت تلك المصانع في عام ١٩٨٩ لعدد من المستثمرين في القطاع الخاص مع كوادرها العاملة والبالغة نحو ٢٥٠٠ عامل كانوا يعملون في مصانع كربلاء، وتغير اسمها من مصانع تعليب كربلاء إلى شركة تعليب كربلاء. أثر تردي الواقع الزراعي ما بعد سنة ١٩٩١ بسبب الحصار سلباً على المصانع برغم تمكنها من الحفاظ على نشاطها بفضل الدعم الحكومي البسيط لها[٢٨] .

ومن الجدير بالذكر أن من أهم الحقائق التي يؤكد عليها التوطن الصناعي هوقانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٠ إعادة هيكلة القطاع الصناعي، وبموجبه تم إلغاء المؤسسة العامة للصناعة التي كانت تدير مجموعة الشركات التي تم تأميمها أواسط الستينات وكونت قطاع الدولة الإنتاجي وبعض المشروعات التي كانت ثمرة الإتفاقية العراقية السوفيتية الموقعة بنودها بعد (١٤ / تموز/ ١٩٥٨)، فضلاً عن توافر الموارد الإقتصادية الضرورية للإنتاج ضمن حدود بيئة الصناعة، وذلك لتجنب تكاليف النقل خاصة المواد الأولية المكُلفة النقل. وعند التمعن في بيئة محافظة كربلاء نرى أن هذه البيئة ملائمة لصناعات أُخرى منها: صناعة الإسمنت والطابوق الجيري والجص[٢٩].

إنَّ الإحصائيات المتاحة عن الصناعات الموجودة في كربلاء، لاسيما المتوسطة والصغيرة نلاحظ مدى أفتقار المحافظة لمثل هذه الصناعات. فعلى مستوى الصناعات المتوسطة نلاحظ أنَّ عدد المنشآت الموجودة أصلا حسب الإحصائيات الأخيرة لعام (٢٠٠٢) هي منشأة واحدة فقط من أصل (٨٠) منشاة موجودة على مستوى البلد. أما عن الصناعات الصغيرة فان عددها في المحافظة هو (٣٦١٦) من أصل (٦٩٠٩٠) وحدة صناعية موجودة في البلد. وهذه الحقائق تشير إلى مدى افتقار المحافظة إلى وحدات الإنتاج الصناعي لاسيما الكبيرة منها، وهذا يدل على أن توزيع الصناعات على مستوى المحافظات لم يكن عادلاً، لعدم وجود إستراتيجية تصنيع أو توطن صناعي ملائمة، في وقت تشتهر محافظة كربلاء بصناعات تقليدية متميزة على مستوى المدينة والمدن المجاورة لها[٣٠].

وتمثل الصناعات الصغيرة القاعدة التي يرتكز

عليها القطاع الصناعي بالنسبة لمدينة كربلاء لوجود مقومات نشوئها، ومع ذلك عانى هذا النوع من الصناعة من إهمال وتهميش نتيجة السياسات السابقة، فنلاحظ في سنوات الحصار الإقتصادي (١٩٩٠-١٩٩٩) تراجعت أعدادها مقارنة بعام ١٩٨٩، أما في عام ٢٠٠٠ فقد إزدادت أعدادها بفعل الإعفاءات الضريبية.

إنَّ تحليل طبيعة الصناعات الصغيرة في كربلاء تكشف هشاشتها، إذ أن أكثر من (٦٠٪) منها عبارة عن وحدات ومشاكل للإنتاج النمطي المماثل في خصائصها العامة للصناعات الحرفية أكثر من تماثلها مع المنشأت الصناعية الصغيرة بمفهومها الحديث، وقد أسمهمت ضآلة الحجوم الاستثمارية لهذه الصناعات بتحديد فروعها الصناعية الرئيسية التي أنحصرت بصناعة (المنسوجات، الملابس الجاهزة، المنتجات الجلدية، الأغذية والمشروبات ....الخ)[٣١]، وبالنظر لزيادة حدة عوامل عدم الإستقرار وفرصة زيادة المخاطرة بإستثمار رأس المال، فأن هذا النشاط كان أقرب إلى النشاط الحضري منه إلى النشاط الإنتاجي، واصبحت عمليات الدخول والخروج من الصناعات الخاصة الصغيرة تعمل بشكل مكثف وتلقائي. كما يعمل تكريس هشاشة هذه الصناعات على استحالة استفادتها من وفورات الحجم الكبير، وعليه لايمكن تحقيق تراكم حقيقي في رأس المال الصناعي الخاص، وهو يشكل قيداً على تطور الصناعات الصغيرة وإنتقال تأثيرها الإيجابي إلى مختلف فروع النشاط الإقتصادي[٣٢].

وختاما فإن قطاع الصناعة لم يستفد من الوفورات النفطية في تنمية وتطوير إمكاناته رغم وجود الموارد الطبيعية والبشرية، بل أصابه السبات وتدني معدلات إنتاجهِ وفي بعض الاحيان بالاتجاه السالب. وان الصناعات المدعومة من قبل الدولة قد شهدت إهمالاً، لاسيما بعد عام ١٩٨٠ لانشغال النظام بحروبه الخارجية، أما الصناعات الصغيرة فلم يكن الطلب عليها بالمستوى الذي عليه بعد عام ٢٠٠٣، وان ما يتم تصريفة لايشكل نسبة كبيرة لقلة عدد الوافدين إلى المدينة قبل عام ٢٠٠٣ بسبب سياسات النظام.

ثالثاً. قطاع السياحة:

تعد مدينة كربلاء من ابرز المدن في العراق، فهي تمثل مكانة دينية وعمرانية كبيرة لما تمتلكه من مقومات سياحية متمثلة بوجود المراقد الإسلامية المقدسة كمرقدي الإمام الحسين وأخيه العباس عليهما السلام، فضلاً عن وجود مراقد الأولياء والصالحين، وقد مثَّل ذلك الوجود كل معاني التضحية في سبيل تحقيق العدالة، وأخذت تلك المعاني تترسخ مع زيادة أعداد السائحين إلى المراقد المقدسة من جهة، ومن جهة أُخرى فأن الاستثمارات السياحية لتلك المعالم بإمكانها أن تساهم في الإقتصاد المحلي لمدينة كربلاء والإقتصاد الوطني لعموم العراق.

ويمكن تعريف السياحة الدينية بأنها «زيارة الأماكن الدينية أو المقدسة للحج لأداء واجب ديني

أو التعرف على التراث الديني لدولة ما، وتشمل السياحة الدينية أيضاً المناسبات الدينية ومشاهدة المهرجانات الدينية والطقوس العبادية، وتقتصر على المناطق ذات التاريخ الديني القديم الذي يجذب السواح إليه من أنحاء العالم»[٣٣]. ومن أهم المؤشرات التي تنعكس سلباً وإيجاباً على السياحة الدينية من حيث الإرتفاع والإنخفاض هي:

١. عدد الزوار، لم تكن هناك إحصائية ثابتة عن عدد الوافدين إلى مدينة كربلاء المقدسة، إذ كانت أعدادهم متغيرة باستمرار، بسبب العامل السياسي الذي لعب دوراً مهماً في تحديد النسبة، ففي سبعينيات القرن العشرين كانت النسبة مرتفعة نوعاً ما، ويعود ذلك إلى الوفورات النفطية والى تنشيط حركة السياحة، إذ بلغت عام (١٩٧٣-١٩٧٦) حوالي (٧٥٪) ولكن ما أن بدأت الحرب العراقية - الإيرانية، بدأت هذه النسبة بالتراجع والإنخفاض حتى وصلت إلى (٤٣٪)، واستمر الإنخفاض للسنوات (١٩٨٩-١٩٩٣) إلى (٢٦,٣٦ ٪) . التي كان لحرب الخليج سبباً في تناقص عدد الوافدين إلى كربلاء المقدسة، وما تلاها من أحداث تمثلت في تهديم الأبنية والفنادق المحيطة بالحرمين الشريفين، يضاف اليها الحصار الإقتصادي الذي فرض على العراق، الامر الذي جعل من الإنخفاض حالة طبيعية وفق تلك الظروف[٣٤].

تميزت المدة مابين (١٩٩٤-١٩٩٨) بإرتفاع نسبة الوافدين إلى كربلاء المقدسة إلى (٧٢,٩٪)، وهذا يعود إلى إبرام شركة الهدى عقوداً مع شركة نسيم الصباح الإيرانية على إستقدام مجاميع سياحية إيرانية في العراق وبمبلغ (٥٥٠ دولار لكل فرد)[٣٥]، ليعود نشاط كربلاء الإقتصادي من جديد.

إستمر إرتفاع أعداد الأُسر الوافدة إلى كربلاء لسنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وفق الأرقام الصادرة من (هيئة السياحة - شعبة سياحة كربلاء) نحو (٢٢٧٠١ و٢٤٢٦٣) سرير على التوالي وبمعدل نمو مركب (٣,٣٨٪) وبتغيير مطلق بلغ (١٥٦٢) أُسرة وبنسبة تغيير بلغت (٦,٨٪) وهذا ناتج عن ظروف الانفتاح التي تميزت بها السياحة الدينية بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٤[٣٦].

٢. **عدد ليالي المبيت**، إنَّ الغرض من هذا المؤشر هو لحساب الإيرادات المتحصلة، وله صلة بعدة عوامل منها ما يخص السائح شخصياً ومستواه الإقتصادي أو الظروف الأمنية والسياسية للبلد، فضلاً عن تعامل الشارع العراقي مع السائح وعلاقته به، وإذا تم احتساب هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة يتضح الاتي[٣٧]:

أ. المدة ما بين (١٩٧٣-١٩٧٦). تُعدُّ مدة إنتعاش مالي وإنفتاح إقتصادي على وجه العموم، الامر الذي أنعش السياحة الدينية بشكل عام، إذ بلغ نسبة النمو المركب[٣٨] (٨٠٪) وبتغيير مطلق بلغ (٩٩٨٧٣) أي (٣,٢٢٪) ونسبة تغيير بلغت(٤,٩٤٪)[٣٩].

ب. المدة من (١٩٨٠-١٩٨٩) شهدت إنخفاضاً كبيراً في هذا المؤشر، ويعود ذلك إلى توتر العلاقات الخارجية للعراق لاسيما مع دول الجوار الإقليمي (إيران) والدخول في حرب

معها استمرت ثماني سنوات، وأشر هذا المؤشر بالسالب أي (-٢٢,٣٪).

ج. المدة بين (١٩٨٩-١٩٩٣). كان عام ١٩٨٩ عام استقرار أمني وإقتصادي، وزيادة في أعداد السواح والايرادات وليالي المبيت حتى بداية عام ١٩٩١، إذ بدأ هذا المؤشر بالإنخفاض، وإنخفاض قدوم السواح والظروف الامنية من جهة وانغلاق العراق سياسياً وإقتصادياً على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد الداخلي والمتمثل بالسواح العراقيين فكان العامل الإقتصادي المتمثل بالظروف المعاشية الصعبة وإنخفاض مستوى دخل الفرد نتيجة الحصار الإقتصادي والظروف الامنية التي تعيشها مدينة كربلاء قللت من أعداد القادمين من بقية مدن العراق للسياحة الدينية لذلك فأن النمو المركب لهذه المدة كان سالباً إذ بلغ (٣٦,٦٩٪) وبتغيير مطلق وصل (-٨٣٦٤٥) ليلة وبنسبة تغيير بلغت (-٨٩,٨٣٪)[٤٠].

د. المدة بين (١٩٩٤-١٩٩٦). شهدت إرتفاعاً قياساً بالمدةالتي سبقتها، إذ بلغ نسبة نمو (٦٦٪) وبتغير مطلق وصل (٣١٠٩٠) ليلة وبنسبة تغير (٣٥٪)، ويعود السبب في ذلك إلى تأسيس هيئة السياحة، وتحسين مستوى دخل الفرد العراقي بعد الاتفاق على النفط مقابل الغذاء، وإزداد الاقبال على السياحة الدينية الداخلية بالنسبة للعراقيين، فضلاً عن السماح للسواح السعوديين بالدخول إلى العراق.

ه. المدة بين (١٩٩٧- ٢٠٠٣)، استمر الإرتفاع في أعداد الوافدين لاسيما الإيرانيين،وقد شكلت هذه المدة نمواً مركباً بلغ (٧٧٫٧٢٪) وبتغيير مطلق بلغ (٩٤٨٨٨٢) ليلة ونسبة تغير بلغت (٣,٩٤٪)، ويعود السبب في ذلك إلى فتح الحدود مع الدول المجاورة[٤١].

٣. **الإيرادات**، والمقصود بها المردود المالي المرتقب من الاستثمار، ويعد أهم العوامل المحددة للاستثمار السواحي، ومن الملاحظ من بيانات الجدول رقم (٢) تظهر الايرادات بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٨ لأبعاد أثر التضخم على قيم الايـرادات لاسيما بعد عام ١٩٩١، ففي المدة المحصورة بين ١٩٨٩ -١٩٩٣ نرى أن هناك نمواً مركباً سالباً بلغ (٤٦,٩٢٪) وبتغيير مطلق بلغ (-٣٩٠) الف دينار وبنسبة تغير بلغت (-٩٥,٥٪) نتيجة حرب الخليج الثانية وما لحق بالعراق من حصار إقتصادي وسياسي أسهم في عدم مجيء السواح إلى العراق وإنخفاض الايرادات[٤٢].

وأثناء المدة (١٩٩٤-١٩٩٨) شهدت مدينة كربلاء نمواً مركباً وصل إلى (٤٨,٧٥٪) وبتغير مطلق بلغ (٤٦٥) ألف دينار وبنسبة تغيير بلغت (٦٢٨,٣٪) بسبب نشاط شركة الهدى وقدوم اللبنانيين والسعوديين. أما المدة بين (١٩٩٤-٢٠٠٢) للأسباب التي تم ذكرها سابقاً، فأن الإيـرادات السواحية قد ارتفعت بنسبة كبيرة، إذ بلغت (١,١١٩) مليون دينار عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت الى(٨,٤٠٩) مليون دينار بالاسعار الثابتة ليشكل أعلى نسبة نمو مركب على طول مدة الدراسة البالغة (٥,٦٥٪)[٤٣].

جدول رقم (٢) الايرادات بالاسعار الثابتة للسنة ١٩٨٨ ومقدار نسبة النمو للمدة (١٩٨٩-٢٠٠٣)

السنوات	الإيرادات بالأسعار الثابتة الف دينار		النمو المركب ٪	التغيير المطلق الف دينار	نسبة التغيير ٪	الزمن
١٩٨٩-١٩٩٣	٤٠٨	١٨	٤٦,٩٢	٣٩٠	٩٥,٥٨	٥سنوات
١٩٩٤-١٩٩٨	٧٤	٥٣٩	٤٨,٧٥	٤٦٥	٦٢٨,٣	٥سنوات
١٩٩٩-٢٠٠٢	١١١٩	٨٤٠٩	٦٥,٥٦	٧٢٩٠	٦٥١,٤	٤ سنوات
٢٠٠٣	١٠٥٨٨٠	٦٠٠٤٢	٢٤,٦٩	٤٥٨٣٨	٤٣,٣٢	سنة واحدة
معدل النمو الإجمالي			٣٦,٦١			

تم إعداد الجدول بالإعتماد على الآتي:

١. وزارة التخطيط للسنوات ١٩٨٩-١٩٩٥.

٢. هيئة ضرائب كربلاء للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٣.

٣. شعبة سياحة كربلاء لسنة ٢٠٠٣.

في ضوء ما تقدم يمكن أن يتضح أن قطاع السياحة أدى دوراً مهماً في إقتصاد كربلاء في أثناء سنوات الدراسة، وعلى الرغم من التذبذب الذي شهده في تلك السنوات، إلاّ أنه كان أحد الروافد المهمة للإقتصاد بشكل عام، فضلاً عن أن تدهور معطيات هذا القطاع وتدنيه في بعض السنوات إنما يعود لأسباب سياسية متعلقة بالسياسة المركزية المتبعة، والقيود التي كانت تضعها أمام السائح الديني سواء داخلياً أم خارجياً، والحروب وسنوات الحصار الإقتصادي التي جعلت من إيرادات قطاع السياحة منخفضاً بشكل عام

الخاتمة

ختاماً لابد من القول إنَّ كربلاء تلك المدينة التي تتمتع بموقع جغرافي متميز ومهم جداً جعلها محط أنظار الأطراف المحلية والخارجية، ولما تتمتع به من إمكانات مادية وموارد طبيعية وبشرية وقدسية المكان الذي تكرم بوجود المراقد الشريفة للائمة عليهم السلام.

إنَّ تلك الإمكانات والمميزات دفعت إلى ضرورة البحث في المعطيات الإقتصادية لهذه المدينة التي كانت جزءاً من دولة العراق من إذ السياسات المتبعة المتمثلة بالحزب الواحد والسياسية الإقتصادية المركزية، فضلاً عن الظروف الإقتصادية والحروب التي خاضها العراق على مدار السنوات السابقة أن

المعلومات المتوفرة والبيانات التي تم جمعها بالرغم من قلتها وصعوبة الحصول عليها الأ أنها أدت إلى النتائج الآتية:

أولاً. الإستنتاجات:

١. إنَّ الإقتصاد العراقي على مستوى العراق ككل عانى على مدار سنوات الدراسة من مشكلات إقتصادية كبيرة أجهزت على بنيته التحتية، وأدت إلى توقف العديد من المشاريع وإغلاق معظم المصانع.

٢. إنَّ معظم القطاعات الإقتصادية في كربلاء (زراعة – صناعة – وسياحة) وبالرغم من الإمكانات، إلاّ أنه لم يتم الإستفادة منها.

٣. في مجال السياحة وبالتحديد السياحة الدينية ولوجود المراقد الشريفة للائمة عليهم السلام والتراث الديني الذي تتمتع به هذه المدينة، لكن لم يستغل بشكل إيجابي لكي يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في العملية الإقتصادية.

٤. في قطاع الزراعة، بالرغم من وجود مساحات زراعية واسعة إلاّ أن الإنتاج الزراعي كان منخفضاً، فضلاً عن تناقص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة والاتجاه نحو زراعة الخضروات كما وانه لا توجد قوانين تحمي الأراضي الزراعية تمنع تحويلها إلى وحدات عمرانية مع إنعدام المحفزات الإقتصادية والخدمية التي تدفع بإتجاه زراعة الأراضي بالمحاصيل الزراعية المحلية .

٥. قطاع الصناعة الذي يعد من القطاعات المحورية وبه يقاس تقدم الدولة، فأنه لم يكن بعيداً عن الظروف التي مَرَّبها العراق وإغلاق العديد من المصانع خلال سنوات الدراسة، كما أن القصور الذي تميز به النشاط الصناعي جل الصناعات المعاصرة هامشية

٦. إنَّ النهوض بالقطاع الصناعي يحتاج إلى تدخل الدولة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الاستثمار.

٧. عانى إقتصاد مدينة كربلاء من تهميش في معظم سنوات الدراسة من خلال تدني نسبة ما يخصص من ميزانية الدولة لهذه المدينة، كما أن أي قصور في جانب ينعكس على الجوانب الأُخرى، ويفضي في النهاية إلى اختلافات تعكس بشكل سلبي، وتؤدي إلى تعطيل التنمية بأكملها.

ثانياً. التوصيات أو المقترحات:

١. وضع إستراتيجية علمية لتطوير التنمية السياحية في مدينة كربلاء.

٢. تفعيل القوانين المعطلة ووضع قوانين تتلاءم مع المستجدات والتطورات التي حدثت في المدينة في عام ٢٠٠٣ وما بعدها.

٣. العمل على إعادة بناء البنية التحية للمدينة، لغرض الإستفادة من المميزات التي تتمتع بها تلك المدينة وبالتحديد قطاعي السياحة والزراعة.

٤. زيادة حصة مايخصص للمحافظة في ميزانية الدولة لغرض إنعاش إقتصادها، وإقامة المشاريع الإستثمارية في المجالين العام والخاص الداخلي والخارجي وجلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق للمساهمة في تدوير عجلة الإقتصاد الوطني.

الهوامش

(١) سلمان هادي الطعمة، تراث كربلاء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – كربلاء، الطبعة الأولى، ١٩٦٤، ص١٨.

كما يمكن الرجوع إلى الموسوعة العربية وعلى الرابط الإلكتروني:

http://www.arab:ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=11708&vid=24

(٢) جعفر الخليلي، المدخل إلى موسوعة العتبات المقدسة، الطبعة الأولى، دار المعارف، بغداد، ١٩٦٥، ص١١١.

(٣) سلمان هادي الطعمة، تراث كربلاء، مصدر سابق، ص١٩.

(٤) سلمان هادي طعمة، كربلاء في الذاكرة، مطبعة العاني، ط/ بلا، بغداد، ١٩٨٨، ص١٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٦) علي عباس علي القيسي، حول المرقد – السياحة الدينية في محافظة كربلاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والإقتصاد ٢٠٠٤، ص٥٣.

(٧) كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة – التكوين وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١، ص ١٨.

(٨) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٩) أحمد خليل الحسيني، حيدر جواد كاظم. تقييم إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية لإعادة الأعمار في العراق، مجلة أهل البيت، العدد، لسنه ٢٠١٣، ص٧٣.

(١٠) أونر أوزلو، تنمية وإعادة بناء الإقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٩-٢٠.

(١١) المصدر نفسه. ص٣٥.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) صفاء عبد الجبار الموسوي، طالب حسين فارس الكريطي، قياس وتحليل الفقر بدلالة الأمن الغذائي والفئات الهشة في مدينة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص١٠٣.

(١٤) مهدي سهر غيلان، عادل عيسى الوزني، قياس وتحليل دالة إنتاجية التمور في محافظة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس العدد ٤، كانون الأول ٢٠٠٧. ص٨٢.

(١٥) رياض محمد علي المسعودي، مروة حسين علي هادي، واقع الأراضي الزراعية المروية في محافظة كربلاء بين المخططات الاساس وتنامي العشوائيات، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ٢٠١٥، ص٩٥.

(١٦) رياض محمد علي المسعودي، مصدر سابق، ص٩٦.

(١٧) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة كربلاء، قسم المتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤، ص١١.

(١٨) وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة كربلاء، قسم المتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤، ص١١.

(١٩) طالب حسن فارس، دراسة ظاهرة الفقر في محافظة كربلاء في ضوء منهج الحاجات الأساسية غير المشبعة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السابع، العدد الثالث، ٢٠٠٩، ص٣٨

(٢٠) المصدر نفسه، ٣٩.

(٢١) ندى شاكر جودت، ورياض كاظم سلمان الجميلي، النمو الحضري لمدينة كربلاء وأثره في إستعمالات الأراضي الزراعية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد ٣، ٢٠٠٧، ص١٢٦.

(٢٢) ندوة هلال جودة، تحليل وقياسات إتجاهات الفقر في العراق للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص١١٠.

(٢٣) أن مفهوم المصطلحات هي كالآتي:-

- التقزم. هو مقياس لسوء التغذية المزمن من خلال نسبة العمر إلى الطول .

- نقص الوزن . هو مقياس لنقص التغذية من خلال نسبة الوزن إلى العمر .

- الهزال . هو مقياس لنقص الوزن الحاد عبر تحديد إنخفاض الوزن إلى الطول عند الاطفال . للمزيد ينظر

Multiple Indicator Cluster (MICS-1996)

(٢٤) الأمم المتحدة، برنامج الاغذية العالمي/ مكتب العراق – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ٢٠٠٥. ص٢٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٢٦) عبد الغفور ابراهيم أحمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص١٦٥.

(٢٧) مجلة (لغة العرب)، المجلد الأول لسنة ١٩١١م.

(٢٨) **http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_Sep_Dec_2014.pdf**

(٢٩) محسن عبد الإله حسن، وآخرون، دراسة الواقع الإقتصادي لمحافظة كربلاء المقدسة وآفاقه المستقبلية – التخطيط الإقليمي لمحافظة كربلاء المقدسة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٢١، ٢٠١٣، ص٧٦.

(٣٠) كاظم أحمد البطاط، صفاء عبد الجبار الموسوي، قياس إتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة السادسة، العدد ١٧، ٢٠٠٨، ص٢١.

(٣١) المصدر نفسه ص٢١

(٣٢) حمادي عباس حمادي، وسيم عبد الواحد رضا، التوزيع الجغرافي للسكان المشتغلين بحسب النشاط الإقتصادي في محافظة كربلاء المقدسة، مجلة الباحث، العدد ٨، جامعة القادسية، كلية الآداب – قسم الجغرافية،٢٠١٣، ص١٥.

(٣٣) كاظم أحمد البطاط، محمد حسن علي الزويني، تحليل دالة الإستثمار السياحي في محافظة كربلاء، جامعة أهل البيت، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثالث، عام ٢٠١٣.ص٦٣.

(٣٤) المصدر السابق، ص١٠٨.

(٣٥) حيدر يونس كاظم الموسوي، تقدير وتحليل دالة إستثمار السياحة الدينية في محافظة كربلاء للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٤)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩، ص٥١.

(٣٦) حيدر يونس كاظم، مصدر سابق، ص٧٣.

(٣٧) لطفي حميد جودة، آفاق السياحة الدينية في كربلاء وآثارها الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة أهل البيت، ٢٠١٣.ص٤٧.

(٣٨) يمكن حساب النمو المركب حسب القانون الاتي:RR (يوضح القانون).

(٣٩) لطفي حميد جودة، مصدر سابق، ص٥١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٤١) عباس فاضل رسن الاختصاص، تنوع مجالات الاستثمار السياحي في مدينة كربلاء المقدسة ودورها في معالجة البطالة، ٢٠٠٧، ص٢١٧.

(٤٢) مصدر نفسه، ص٢٧٢.

(٤٣) أحمد عبد الكريم نجم، تحليل جغرافي لمقومات السياحة الدينية في مدينة كربلاء المقدسة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٩، ص ٢٩.

المصادر والمراجع

١. أحمد خليل الحسيني، حيدر جواد كاظم، تقييم إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية لإعادة الأعمار في العراق، مجلة أهل البيت، العدد / بلا، لعام ٢٠١٣.

٢. أحمد عبد الكريم نجم، تحليل جغرافي لمقومات السياحة الدينية في مدينة كربلاء المقدسة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٩.

٣. الامم المتحدة، برنامج الاغذية العالمي/ مكتب العراق – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ٢٠٠٥.

٤. أونر أوزلو، تنمية وإعادة بناء الإقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للابحاث، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

٥. جعفر حسين خصباك، العراق في عهد المغول الايلخانيين، بغداد، مطبعة العاني،

٦. ١٩٦٨ جعفر الخليلي، المدخل إلى موسوعة العتبات المقدسة، الطبعة الأولى، دار المعارف، بغداد، ١٩٦٥.

٧. حسين جعاز ناصر، تحليل جغرافي للأمن الغذائي في محافظة كربلاء خلال سنة ٢٠١١، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، العدد الخاص بالمؤتمر الأول الجزء الأول، ٢٠١٢.

٨. حمادي عباس حمادي، وسيم عبد الواحد رضا، التوزيع الجغرافي للسكان المشتغلين بحسب النشاط الإقتصادي في محافظة كربلاء المقدسة، مجلة الباحث، العدد ٨، جامعة القادسية، كلية الاداب – قسم الجغرافية،٢٠١٣.

٩. حيدر يونس كاظم الموسوي، تقدير وتحليل دالة إستثمار السياحة الدينية في محافظة كربلاء للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٤)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩.

١٠. رياض محمد علي المسعودي، مروة حسين علي هادي، واقع الأراضي الزراعية المروية في محافظة كربلاء بين المخططات الاساس وتنامي العشوائيات، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، ٢٠١٥.

١١. سلام كبة، البارادوكس الصناعي في العراق الجديد، القسم الأول، بغداد، د.ت.

١٢. سلمان هادي الطعمة، تراث كربلاء، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات – كربلاء، الطبعة الأولى، ١٩٦٤،

١٣. سلمان هادي طعمة، كربلاء في الذاكرة، مطبعة العاني، ط/ بلا، بغداد، ١٩٨٨.

١٤. شعبة السياحة كربلاء لسنة ٢٠٠٣.

١٥. صفاء عبد الجبار الموسوي، طالب حسين فارس الكريطي، قياس وتحليل الفقر بدلالة الأمن الغذائي والفئات الهشة في مدينة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠٠٨.

١٦. طالب حسن فارس، دراسة ظاهرة الفقر في محافظة كربلاء في ضوء منهج الحاجات الأساسية غير المشبعة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السابع، العدد الثالث، ٢٠٠٩.

١٧. عباس فاضل رسن، الإختصاص، تنوع مجالات الإستثمار السياحي في مدينة كربلاء المقدسة ودورها في معالجة البطالة، ٢٠٠٧

١٨. عبد الجواد الكيلدار، تاريخ كربلاء وحائر الحسين، المطبعة الحديثة النجف، ١٩٦٧.

١٩. عبد الغفور ابراهيم أحمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

٢٠. عبد المنعم السيد علي، العراق: دراسات في السياسة والإقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

٢١. علي عباس علي القيسي، حول المرقد –السياحة الدينية في محافظة كربلاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والإقتصاد، ٢٠٠٤.

٢٢. كاظم أحمد البطاط، صفاء عبد الجبار الموسوي، قياس إتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة السادسة، العدد ١٧، ٢٠٠٨.

٢٣. كاظم أحمد البطاط، محمد حسن علي الزويني، تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء، جامعة أهل البيت، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثالث، عام ٢٠١٣.

٢٤. لطفي حميد جودة، آفاق السياحة الدينية في كربلاء وآثارها الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة أهل البيت، ٢٠١٣.

٢٥. محسن عبد الآله حسن، وآخرون، دراسة الواقع الإقتصادي لمحافظة كربلاء المقدسة وآفاقه المستقبلية – التخطيط الاقليمي لمحافظة كربلاء المقدسة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد٢١، ٢٠١٣

٢٦. محمد حسن الكيدار، مختصر تاريخ كربلاء، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧١.

٢٧. مظهر أحمد، الطبقة العاملة – التكوين وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١.

٢٨. مهدي سهر غيلان، عادل عيسى الوزني، قياس وتحليل دالة إنتاجية التمور في محافظة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس العدد ٤، كانون الأول ٢٠٠٧.

٢٩. ندى شاكر جودت، ورياض كاظم سلمان الجميلي، النمو الحضري لمدينة كربلاء وأثره في استعمالات الأراضي الزراعية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد٣، ٢٠٠٧.

٣٠. ندوة هلال جودة، تحليل وقياسات إتجاهات الفقر في العراق للفنرة ١٩٨٠-٢٠٠٥، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦

٣١. وزارة التخطيط للسنوات ١٩٨٩-١٩٩٥

٣٢. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مسح الاحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤.

٣٣. وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة كربلاء، قسم المتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤.

٣٤. هيئة ضرائب كربلاء للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٣

٣٥. **Source: united nation, national Account statstics: main Aggregate and Detaited tables 1989, part 1 (Newyork), 1991 -united nations, national Statistics, Analysis of main Aggregats, 1988-1989 (Newyork, 1991.**

٣٦. **http://uniraq.org/images/humanrights/HRO_PoCReport%2011Sep10Dec_FINAL_ENG_16Feb2015.pdr**